

الفقه والمسائل الطبية

(173) تماماً فهو ميت على قول جميع الأَطباء ، وعليه فلا يجب اتصال الآلة الصناعية المحركة لقلبه به ، إذ مع العلم في عدم تأثيرها في إعادة الحياة لا أثر لحركة القلب ، وهذا واضح ، بل مؤنة الاتصال في المستشفى نوع من الاسراف ، بل ربما تحرم جزماً كما إذا كانت للميت ورثة صغار أو عليه دين للناس أو ﷻ تعالى ، وتركته على فرض صرفها في اتصال الآلة لا تفي بالدين المذكور. وأما إذا مات قسم من المخ كقشرته ففي وجوب وصول الآلة مع الامكان وجهان ، من كونه حياً في الجملة – ولو احتمالاً – فيستصحب حياته فيجب حفظها ، ومن أن فوت القشرة فوت للمميزات الانسانية كما قال بعض الأَطباء ولا تجب حفظ مطلق الحياة بل حياة الانسان ، فتأمّل. وعلى كلٍّ إن قتل النفس غير حفظها ، وهما أمران متميزان ، والأول حرام عقلاً وشرعاً – كتاباً وسنةً وإجماعاً – وأما الثاني فليس على وجوبه دليل لفظي واضح؛ وقوله تعالى: (ومن أحيّاها فكأنما أحيّا الناس جميعاً) (1) ، يدلّ على الفضل دون اللزوم ، وقد ذكرنا بحثه في الجزء الثالث من كتابنا حدود الشريعة في مادة الحفظ ، وان الدليل عليه لُبيّي ، والمتيقن هو وجوبه في غير هذا الفرض ، والمقام محتاج إلى مزيد تأمّل. (13) الأحكام الفقهية للموت 1 – انتقال الأموال إلى الورثة. _____ (1) المائدة آية 32.